حقوق الإنسان بالجزائر بين الطموحات الوطنية والرهانات الدولية

د : عبد العزيز بن طرمول[1]

[1]جامعة محمد بن أحمد وهران2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/12/27 ؛ تاريخ المراجعة : 30/ 01 /2019 ؛ تاريخ القبول : 2019/01/31

ملخص :

سيبقى ملف حقوق الإنسان محتلا للصدارة والاهتمام بين الدول والشعوب والمنظمات الحقوقية بالنظر الى علاقاته بالمواطن وتنميته وترقيته وضمان حقوقه الأساسية والطبيعية من أجل حياة كريمة ومحصنة . وتعتبر الجزائر من الدول الحريصة والمواكبة لهذا الملف الحساس والمتشابك والإشكالي مع مرور الوقت وتزايد الضغوطات الداخلية والخارجية وبروز العديد من المتغيرات التي واكبت تطور ما يمكن وصفه بمضامين (سوسيولوجية الحقوق).

لقد عرف مجال حقوق الإنسان تطورا تاريخيا ببلادنا حيث مر بمراحل تميزت بخصوصيات سياسية و سوسيولوجية ومؤسساتية وسط ديناميكية وتفاعلات وكذا صعوبات وأزمات وضغوطات. فمن الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وما جاءت به احتجاجات أكتوبر 1988 وما تولد عنها خاصة دستور 1989. ويمكننا أن نلاحظ ونؤكد ما عرفه واقع حقوق الإنسان ببلادنا الموزع على العديد من المجالات والتخصصات والاهتمامات. وهنا لا بد لنا ان نشير الى الرهانات التي تحيط بالموضوع ضمن ما يعرف ب(فلسفة حقوق الإنسان) وعلاقتها بالحرية والديمقراطية والمواطنة وكذا الحقوق الجديدة . ورغم كل الصعاب والتحديات المتواصلة من أجل تأسيس واقع حقوقي متجاوب فإننا نحاول أن نلخص المراحل الأساسية التي عرفها ملف حقوق الإنسان ببلادنا.

الكلمات المفتاحية : حقوق – حرية – ديمقراطية – مسؤوليات- رهانات .

Résumé:

La question des droits de l'homme restera une priorité absolue pour les nations, les peuples et les organisations de défense des droits de l'homme compte tenu de leurs relations avec les citoyens, leur développement et promotion et essentiellement garantir les droits fondamentaux et naturels pour une vie digne. L'Algérie est l'un des pays qui souhaite au fil du temps faire face à cette question sensible, interdépendante et problématique et aux pressions internes et externes croissantes et à l'émergence de nombreuses variables qui ont accompagné le développement de ce que l'on peut décrire comme le contenu des (droits sociologiques).

Une évolution historique a caractérisé le domaine des droits de l'homme dans notre pays avec spécificités dynamiques politiques, sociologiques et institutionnelles.

De la légitimité révolutionnaire à la légitimité constitutionnelle et aux protestations d'octobre 1988, en particulier la Constitution de 1989, Nous pouvons noter et affirmer ce que la réalité des droits de l'homme de notre pays a montré, qui est répartie dans de nombreux domaines, disciplines et intérêts. Il faut mentionner ici les enjeux du sujet au sein de la "philosophie des droits de l'homme" et ses relations avec la liberté, la démocratie et la citoyenneté, ainsi que les nouveaux droits. Malgré toutes les difficultés et les défis persistants pour établir une réalité humaine positive, nous essayons de résumer les étapes fondamentales de la question des droits de l'homme dans notre pays.

Les mots clés : Droits - Liberté - Démocratie - Responsabilités - enjeux.

سيبقى ملف حقوق الانسان محتلا للصدارة والاهتمام بين الدول والشعوب مع مرور الوقت وتفاقم الأزمات وهبوب رياح المراجعة والإصلاح يبقى يحتل موضوع وملف حقوق الإنسان الصدارة من حيث الطرح والعلاج والتفاوض. فكل ما نلاحظه من حولنا من تفاعل وتنافس وتضارب إنما هو ينبعث من الإشكال الذي حصرته النظريات الدولية والعلاقاتية الجديدة من حول الحقوق المرتبطة بالإنسان اثنيا وعرقيا ودينيا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وتحوليا.

بالنسبة لبلادنا فهي تعيش اليوم على وقع ما أفرزته التحولات والتطورات وكشفت عنه الإفرازات من إحداث أكتوبر 1988 التي أحدثت شرخا واضحا في منظومة الدولة الجزائرية بجميع مكوناتها ومؤسساتها .. ورغم ما قيل وكتب وسجل حول أسباب غضب الشباب في تلك الفترة وتعددها من منطق الواقع آنذاك إلا إن التنبؤ والتوقع فرض شروطه القاسية يمكن لنا حصرها في الخسائر الإنسانية والمادية التي جاءت مع التطورات السياسية والأمنية.

فالجزائر بعد الاستقلال اختار لها الثوريون مبدأ الشرعية الثورية لقيادة البلاد في ظل ظروف إقليمية ودولية معروفة منقسمة على معسكرين اشتراكي شمولي من جهة وليبرالي رأسمالي من جهة أخرى.

فدستور 1963 ذات طابع برامجي والذي صودق عليه في 8 سبتمبر 1963 دفع بالجزائر إلى الانضمام للصرح العالمي لحقوق الإنسان ومكافحة كل أنواع التمييز. وكانت هذه خطوة جد مهمة في ظل فترة صعبة تمر بها القارة الإفريقية خاصة وأن الجزائر عانت من استعمار فرنسي مارس عليها كل أنواع التفرقة والاستغلال والتدمير.

وانطلاقا من ظروف تلك الفترة يمكننا تفهم قرار مجلس الثورة بعد جوان 1965 في تعامله مع الأوضاع الإقليمية والدولية التي تميزت بتنافس حاد وواسع النطاق بين المبدأ التحريري للشعوب والغطرسة الامبريالية الغربية التي كانت تمارس الضغوط الإقليمية والحروب وتفعيل الأزمات.

فالإيديولوجية الثورية الجزائرية كان هدفها خدمة الإنسان وتطوير واقعه الاجتماعي والاقتصادي ضمن حقوق عامة وشمولية بعيدا عن حرية التعبير وحرية الاقتصاد وتوزيع الوظائف والأدوار بنيويا وسوسيولوجيا فلم يكن هناك معاني لحقوق الإنسان على النموذج الليبرالي الحر والميكرو سوسيولوجي.

فكان الفرد في خدمة الجماعة والمصلحة العامة باسم الاشتراكية والملكية العامة لوسائل الإنتاج والتسيير . فدستور 1976 جاء تعبيرا عن مكونات فترة زمنية فاقت عشرية كاملة بعد تأسيس المجالس المنتخبة تحت قيادة الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني. فالحقوق والواجبات كانت عامة لكل الفئات دون تفصيل أو تجزئة او تبرير اجتماعي وانتربولوجي وثقافي وسياسي بطبيعة الحال .

فالفترة تميزت بالواقع والتفاعل الماكرو اجتماعي وسياسي تتحكم فيه المركزية التامة والمخطط الذي يرسم آفاق الاقتصاد والتنمية وبناء المشاريع وضبط الواقع السياسي والمؤسساتي للدولة والمجتمع .

وبعد رحيل الرئيس هواري بومدين وكان قد انهي البناء المؤسساتي بانتخاب برلمان وطني ومجالس شعبية وولائية واتحادات طلابية وعمالية تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني وجيش وطني شعبي قريب جدا من السلطة والحكم . بدأت تظهر بعض البوادر والحركات الاجتماعية والثقافية التي طالبت بالحقوق والتطلعات نحو حرية تسمح لهم بالتعبير عن وجودهم وأفكارهم.

ومع مرور الوقت ظهرت ديناميكية اجتماعية بدرجة متقدمة من الوعي لدى الجماهير حاولت البحث عن مكاسب سياسية وحقوقية رغم الظروف الصعبة المحيطة بها.

فكانت أحداث أكتوبر 1988 التي أخذت أبعادا قصوى يقول المهتمون والمقربون ، فان الجزائر كانت ستعرف موعدا أخر للتعبير عن التشاؤم والتطلع في نفس الوقت مع حريات اكبر وحقوق تليق بالمطالب . ويمكن القول وبدون تردد إن أكتوبر 1988 الذي أتى بدستور 1989 يختلف عن سابقه مؤكدا ومانحا مجالا واسعا بكل المعاني والمستويات.

فالمواد الدستورية من 10الى 16 تنص على حق المشاركة السياسية وتكوين الجمعيات السياسية إضافة إلى حقوق أخرى ثقافية واجتماعية على الدولة الجزائرية الدفاع عنها وتحقيقها على ارض الواقع .

ويعتبر المختصون والخبراء في القانون الدستوري ان ما جاء به دستور 1989 هو نقلة نوعية على طريق تكريس الحريات وتأكيد الحقوق وترسيم الديمقراطية السياسية والاجتماعية التي طالب بها الشعب الجزائري . فمن الناحية السياسية دخلت الجزائر التعددية السياسية والحزبية والإعلامية وكانت البداية لعهد يرفض الشمولية والاحتكار والتأسيس الماكروسياسي

لميكانيزمات البناء والتشييد فمصطلح "الاشتراكية " "والمركزية السياسية "لم يذكرهما الدستور الجديد و تعامل مع ألفاظ لها دلالات أخرى سياسية واجتماعية وتنموية.

فدستور 1989أعطى دفعا قويا للمجتمع الجزائري من أجل حصوله على حقوقه كاملة في كل المجالات وهو الذي عبر في عدة مناسبات عن عدم رضاه بالأوضاع العامة فكان له ذلك باستفتائه على المبادئ الدستورية الجديدة. وجاء من بعده دستور 1996 المعدل الذي تناول حالتين واحدة عادية وأخرى استثنائية. فأكد في الأول على الحالات السابقة إلا أنه أضاف في جانب الحقوق عبارة "**أو أي مساس بالكرامة**" وهي جملة تحمل معاني ودلالات نوعية في مجال حقوق الإنسان. كما راجع دستور 1996 بعض الشروط في ممارسة الحق السياسي وحالة الطوارئ التي يستشار فيها مجلس الأمة وكذا البرلمان ويتضح جليا أن الدولة الجزائرية استفادت من الأخطاء السابقة خاصة المتعلقة بالشق السياسي والتي كلف بلادنا وشعبنا الكثير.

فقد عدلت المادة 40- 42 التي تنص على إنشاء الأحزاب السياسية لكن بدون التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والقيم المكونة للهوية الوطنية.

وأضاف دستور 1996 في الديباجة الفقرة 4 المكونات السياسية للهوية الوطنية وهي : الإسلام والعروبة و الامازيغية .

المادة 74 الخاصة بمدة المهمة الرئاسية وهي 5 سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.

المادة 136 : تنص على ان المعاهدات الخاصة بحقوق الانسان ويصادق عليه رئيس الجمهورية وهي تسمو على القانون.

المادة 138 التي تعتبر سمو المعاهدة على القانون الداخلي فهناك نوعين من المعاهدات التي يبرمهما رئيس الجمهورية.

1/- معاهدة تدخل في اختصاصه الفقرة 9 من المادة 77 وهي محدودة الأهمية .

2/ - معاهدات من اختصاص مشترك للرئيس والبرلمان بغرفتيه.

المادة 131 وهي اتفاقات الهدنة، معاهدات السلم والتحالف وحدود الدولة والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة.

ومع الانفتاح السياسي والمؤسساتي صادقت وانضمت الجزائر إلى عدة اتفاقات دولية في الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، ومناهضة التعذيب وحقوق الطفل والمرأة والحق الإعلامي .

حقوق الإنسان: من الحماية إلى الترقية

تناضل المجتمعات والشعوب وبدون هوادة أو ملل من أجل الوصول إلى حقوقها الطبيعية والإنسانية مثلما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فكلما أخذت التجربة الوقت باستطاعتها الوصول إلى مراحل متقدمة مما يتطلب توفير آليات لحماية حقوق الإنسان وترقيتها .فهناك الآليات الرسمية للدولة التي أصبحت اليوم مجبرة على متابعة هذا الملف الصعب والمعقد والذي يحتاج إلى جهود كبرى قانونية وتشريعية دستورية تسمح باعتماد قوانين مختلفة والاستفادة من التجربة الدولية للعديد من الدول التي سبقتها في هذا المجال.

وأول هيئة رسمية ظهرت كانت في حكومة السيد سيد أحمد غزالي في جوان 1991 إلى غاية فبراير 1992 بخلق الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان والتي ترأسها السيد علي هارون .وتشير المعلومات والمعطيات إلى مواجهته لمهمات صعبة في مجال حقوق الإنسان خاصة من التقارير الدولية وكان شيئا طبيعيا أمام التحولات الأمنية التي عاشتها بلادنا في تلك الفترة المتأزمة.

كما كان للمجلس الدستوري نصيب هام تجاه تكريس مبدأ حقوق الإنسان وحمايته دستوريا وترقيته إلى مستويات تتفاعل وتتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال.ومن ضمن الآليات الرسمية التي تتحمل المسؤولية الكبرى لحماية وترقية حقوق الإنسان في البرلمان الذي يتكون من الأغلبية والمعارضة

والدور الذي خوله له الدستور وهنا لا تزال التجربة الجزائرية في خطواتها الأولى حيث لم يظهر بعد نتائجها من أجل ترقية حقوق الإنسان التي توزع على عدة قطاعات حقوقية وسياسية واجتماعية وثقافية. ومن أهم وأبرز الآليات التي ترعى حقوق الإنسان ببلادنا بالنظر إلى مكوناتها ومرتبطة داخل جهاز الدولة "اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان" التي أنشأها المرسوم الرئاسي 71/01 بتاريخ 25 مارس 2001 وهي تحت رعاية رئيس الجمهورية ولها أعضاء من مجلس الأمة والبرلمان ، ومجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الإسلامي الأعلى ، والمحافظة السياسية للأمازيغية ، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ومنظمة المجاهدين والهلال الأحمر الجزائري ،ونقابة المحامين . ويعتبر السيد فاروق قسنطيني هو رئيس هذه اللجنة .

ومن أهم الآليات غير الرسمية الفعالة والتي يمكن الاعتماد عليها هما المجتمع المدني والجمعيات التي منحها الدستور 1996 المقام اللائق إذا كانت تتوفر على ثقافة حقوق الإنسان وهذا ضمن ثقافة الدور الجمعوي المنوط بها وهو موضوع مهم وحساس يحتل صدارة النقاش اليوم والمثمن لفكرة الرأسمال الاجتماعي .

فالجانب القانوني يتوفر على عدة مواد مدعمة للنشاطات الجمعوية ومن هذا الجانب تعتبر الجزائر دولة تتوفر على هذا الرصيد. وفيما يخص العمل الجمعوي فانه يتوفر على قانون الجمعيات متفتح ويمنحها الحرية وممارسة نشاطاتها بكل حرية قانونية لأداء دورها المنوط بها. ولكن الإشكال المطروح هو الرأسمال الاجتماعي والثقافي والحضاري والواجب توفره في مثل هذه الحالة وهو ما يستوجب ممارسة واسعة النطاق والتعلم من التجارب العالمية المعروفة مثل الألمانية التي اقتدت بنظرية جورج هيجل الخاصة بالمجتمع المدني . وبطبيعة الحال خصوصيات الثقافة الجزائرية ومكوناتها الحقوقية التي تجسدها الثوابت الوطنية من إسلام وعربية وامازيغة يمكن لها أن تكون أداة فعالة لبناء مجتمع مدني جزائري يكون له التأثير على حفظ وترقية حقوق الإنسان من رجل وامرأة وطفل وأقليات بمختلف انتماءاتها .

وللرأي العام إلى جانب الرقابة الإعلامية وكذا دور الأحزاب السياسية، فكلهم اليوم يتصدرون ساحة حقوق الإنسان وفضاءاتها من أجل حمايتها والدفاع عنها وخاصة من الإجحاف والتجاوز الدولي والإقليمي إلي يتابعها عن طريق تقارير دورية تثير كثير من التشاؤم والتساؤل والردود.

ومن أهم جمعيات حقوق الإنسان ببلادنا:

1/الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تأسست في 30جوان 1985

2/الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تأسست عام 1987.

3/الشبكة الجزائرية للحقوق المدنية جانفي 2004

4/ جمعية ترقية المواطنة وحقوق الإنسان مارس2002

إضافة إلى مراصد تهتم بالاقتصاد والتفاوت و التهميش ومحاربة الرشور و الحقرة والفساد وغيرها من الآفات الاجتماعية.

فكل ما يجري اليوم بعالمنا العربي والإسلامي تحت المسميات المختلفة وعلى رأسها الربيع العربي ودمقرطة الدولة والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من المواضيع فهي عناوين لكل الحركيات الاجتماعية التي تعيشها الشعوب وتلقيها للنتائج الوخيمة والضاغطة التي صنعت العنف والإرهاب وأظهرت للوجود النزاعات العرقية والطائفية والمذهبية التي أخذت أبعادا خطيرة ومهددة فعلا للوجود المادي والمعنوي للدولة .

فموضوع حقوق الإنسان في جانبه السياسي والحقوقي لم يعد مرتبطا باعتناق الديمقراطية وحرية التعبير والتداول على السلطة كما يشاع له ،بل إن التداخل والارتباط تجاوز المعقول والحدود التي من الأصل و الشرع تدافع وتحافظ على حياة الشعوب وأمنهم والدفاع عن استقرارهم ووجودهم المادي والاجتماعي والحضاري.

فظاهرة الإسلام السياسي التي تدعمت بقوة في الفترة الأخيرة انطلاقا من مجموعة القاعدة ونتائجها الروحية والدينية مثل جبهة النصرة وداعش وبوكو حرام وأنصار الإسلام وأنصار الشريعة وغيرها من التسميات أخلطت الأوراق ورفعت تحديات حقوقية تجاه المفاهيم الشرعية والمتفق عليها عالميا فيما يخص حقوق الإنسان وعلاقتها بالمجتمع والدولة .

إننا اليوم أمام تداخل وغموض وتساؤل إلى من له الحق والواجب في الدفاع عن حقوق الإنسان ورفع اللبس المطروح أمام نماذج عديدة للمفاهيم والأصول والمقاربات و الاجتهادات..والأكيد هو أن الهيمنة والهيجيمونيا الغربية وجدت ضالتها في الثورات العربية وانتشار الفوضى وسيطرة لغة الإرهاب والقتل وتهديم الدول وتجزئتها ضمن مخطط استراتيجي أعد له منذ مدة طويلة داخل المخابر المتخصصة ووكالات الاستخبارات والاستعلامات ودراسات الانتربولوجية التفاعلية التقسيمية للمجتمعات والمؤسسات.

لقد تعودت الدول والمجتمعات على تلقيها دوريا ومن جهات مختلفة إقليمية ودولية تقارير مفصلة عن أوضاع حقوق الإنسان وتطويرها وحصيلتها بالأرقام والملاحظات والتوصيات في كل المجالات خاصة التي تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والإعلامية..فكثيرة هي المنظمات الإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية التي أصبحت تتابع هذا الملف الثقيل الذي يميز الأوضاع الحقوقية بدول الجنوب وفي مقدمتها الدول العربية منذ فترة ليست بالبعيدة وهذا لأسباب معروفة لها علاقة بالاستراتيجيات الكبرى المرتبطة بجغرافية المصالح والاستفادة من النزاعات والتحكم في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية العديدة.

والجزائر التي قطعت أشواطا معتبرة في مجال حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كأحد مقومات الحقوق العامة صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية والأساسية التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1848. وكما سبق وأن أشرنا فان دستور 1996 يحمل بين طياته العديد من المكاسب الحقوقية الأساسية علما أن مجالات ومساحات حقوق الإنسان تزداد اتساعا وتشعبا مع مرور الوقت وولوج متغيرات جدية عديدة تفرض معانيها وفلسفتها السياسية والاجتماعية والقانونية والحقوقية .

فحقوق الإنسان اليوم في عام 2018 ليست هي الحقوق التي كانت في القرن الماضي بل إن واقع الحال جاء بمفاهيم ومضامين جديدة حتى ان العلوم بصفة خاصة أسست لذلك علوم جديدة خاصة بالجانب الاجتماعي والانتروبولوجي والثقافي والحضاري والديني والوجودي والسياسي.

إن التعقيد والغموض وإمكانية الاجتهاد والتأويل التي جاءت بها التحولات والتطورات في مجالات حقوق الإنسان وظهور قواميس متجددة يطرح فعلا وعملا صعوبات ويقيم تحديات عملية في التعامل والتعاون والتقارب وكسب الثقة والمصداقية المبحوث عنها ؟

فالدول والمجتمعات صارت تقاس درجة تفاعلها واندماجها الدولي والإقليمي مع ما تصدره وتحكم به التقارير المختلفة الآتية من الشمال والمنظمات التي تسيرها المصالح الكبرى خاصة وان اليوم انتشار الشبكات الاجتماعية وفعالية تقنيات الاتصال والإعلام أصبح لها دور محوري في توصيل المعلومة وتسجيلها وتوثيقها واستغلالها على أعلى المستويات.

فالتقارير الأمريكية مثلا الدورية المتخصصة هو خير تعبير عما سبق الإشارة إليه وهو يعتبر الجزائر من مضطهدة لحقوق الإنسان ولا تسمح بالحرية في مجال التظاهر والتعبير عن الرأي إضافة إلى اضطهادها للأقليات العرقية والدينية كما جاء في أخر تقرير لعام 2018.

وقد اعتبرت رئيسة اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان التقرير الأمريكي مجحف ومغذي للشكوك ..

ومن جهة أخرى فان الحق في التظاهر يحكمه قانون يرتبط بالمعنى العام لكن يبقى حق من الحقوق الأساسية ، أما بالنسبة للحرية وممارستها بالإعلام بمختلف توجهاته ، فان الجزائر وفرت القوانين التي تدافع عن حرية التعبير عبر الصحافة المكتوبة والسمعي البصري وهي مع مرور الوقت تكسب التجربة وفق القانون الخاص.

إن المتتبع للتقارير الدولية والإقليمية من الجهات المختلفة يدرك ان معيار الانحياز والتسييس موجود وموجه ويخدم مصالح سياساوية لها مرجعيتها ودلالاتها..فالحكومة الجزائرية التي تعرف ان هناك نقص في بعض مجالات لممارسة حقوق الإنسان قد حققت الكثير منذ فترة قصيرة بفضل الدستور الجديد والقوانين العديدة التي راجعتها وأثرتها مثل قانون الأسرة وقانون الإعلام والسمعي البصري وقانون الجمعيات وممارسة الحق النقابي وقانون الضمان الاجتماعي والتعليم والتكوين وممارسة الحقوق الثقافية وغيرها..

ملاحظات حول العلاقة بين ملف حقوق الانسان والقياسات الدولية لها:

1/ ليست هناك نزاهة ومسؤولية من قبل التقارير الإقليمية والدولية تجاه جميع الدول بالعدل والواقعية والنتائج المرصودة على الأرض.

2/سيطرة جماعات المصالح الخفية على مصادر التقارير من كل الجهات وهي تحاول إقرار الحصيلة وإصدار الإحكام التي للأسف الشديد تأخذها الأمم المتحدة وباقي المنظمات الحقوقية الدولية بعين الاعتبار.

3/ ان منظمات حقوق الإنسان تستعمل السرعة القصوى في تعاملها مع الدول والمجتمعات بدون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الحضارية والثقافية والاجتماعية والجهل بثوابتها الوطنية التي تنص عليها دساتيرها .

لقد أصبحت اليوم العلاقة واضحة بين مواضيع حقوق الإنسان والاستراتيجيات المرصودة التي تدافع عن المصالح الكبرى وحيويتها الجيواسترتيجية في خلق الأزمات وكيفيات علاجها وتمويلها مرورا بحقوق الشعوب والأقليات والطوائف المذهبية والتوجهات الجديدة.

المراجع :

1/la décennie des nations unies pour l’education dans le domaine des droits de l’homme news york 1995-2004 p61.

2/الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .ثلاثون مادة قانونية وحقوقية 10 ديسمبر 1948 .

58 دولة يصادقون بباريس على الإعلان.

3/التقريري السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر لعام 2012-2013 .الصادر عن اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

4/التقرير الجزائري حول أوضاع حقوق الإنسان بالجزائر أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف 2014.

5/تقريرا لأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بالجزائر 2013 -2014

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد العزيز بن طرمول ، (2018) ، حقوق الإنسان بالجزائر بين الطموحات الوطنية والرهانات الدولية ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعيـــة مجلد 10 (05) /2018 الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص (229-234)